الوسائل القانونية لمواجهة الاثار الاقتصادية لجائحة كورونا "العراق انموذجا"

((Legal means to confront the economic effects of the Corona pandemic))

"Iraq as example"

زينب عبد الكاظم حسن جامعة ميسان/ كلية القانون

Zainab_hassan@uomisan.edu.iq

Zainab Abdul Kadhim Hassan

Maysan University / College of Law

المستخلص

كورونا "الفيروس المستجد" الذي اضطربت امامه اقتصاديات الدول العظمى ما مدى تأثيره على الاقتصاد العالمي وانعكاساته في الاقتصاد العراقي في ضل السياسة الاقتصادية والمالية الخاطئة المتبعة في ادارة موارد الدولة العراقية في السنوات الاخيرة تلك السياسة التي هيئات لمناخ الفساد الاداري والمالي الذي ارهق موازنات العراق واصابها بحالة من العجز الدائم، هذه المنظومة المالية المتهالكة التي تعرضت الى ضغط شعبي منذ فترة ليست بالبعيدة ما مدى مقاومتها للتداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا؟ وكيف اثرت الاجراءات الحكومية على مختلف فئات المجتمع العراقي وخاصة ذوي الدخل المحدود؟ فما مدى تأثر الاقتصاد العراقي والعالمي بفيروس كورونا المستجد؟ وما هي الوسائل القانونية التي تمكن الدول ومنها العراق من مواجهة تلك الاثار الاقتصادية السلبية لهذا الفايروس كل هذه الاسئلة سنطرحها ونجيب عليها في هذا البحث .

الكلمات المفتاحية:. جائحة كورونا. الاثار الاقتصادية للجائحة .القطاعات النفطية ا.لاقتصاد العالمي. الاقتصاد العراقي

Summary

Covid ١٩ which was Confused in front of him the economies of the great powers, which led to the spread of corruption in the The economy of the great powers, It is always urgent, this dilapidated financial system for the positions that have been

under popular pressure not so long ago, how much is it resistant to the economic repercussions of the Corona virus؟How

have government measures affected the various groups of Iraqi society, especially those with limited income? And to what extent is the Iraqi and global economy affected by the new Corona virus? What are the legal means that enable countries, including Iraq, to confront the negative economic effects of this virus? All these questions will be asked and answered in this research.

Key words: Corona pandemic .The economic effects of the pandemic. Oil sector. International Economy. Iraqi economy.

مقدمة

يعمل الاقتصاد العالمي في حالة من اللايقين منذ بداية عام ٢٠٢٠، حيث حمل هذا العام نوعاً جديداً من التحديات للاقتصاد العالمي وهو تحدي مواجهة أزمة

صحية اقتصادية وهي أزمة فيروس كورونا، والتي تختلف في طبيعتها عن الأزمات السابقة التي واجهها الاقتصاد من حيث شدة الأثر وسرعة انتقال العدوى وعدم القدرة على الحد من انتشارها، فلقد تأثر الاقتصاد العالمي بجائحة كورونا بصورة أكبر من تأثره بالأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨

حيث ألقت أزمة انتشار فيروس كورونا بظلالها على الاقتصاد العالمي وباتت الكثير من الدول التي كانت تتمتع باقتصاد قوي مثقلة بالديون، وتبدو آثار ازمة كورونا أكثر وضوحاً في العراق الذي يعاني بالأساس من أزمات اقتصادية وسياسية وأمنية، وسط انتقادات توجه للقرارات الحكومية المتعلقة بمواجهة الوباء الذي يواصل الانتشار في المدن والمحافظات العراقية بصورة كبيرة .

ضهر الفايروس لأول مرة في الصين وأصاب الآلاف بل الملايين سواء في إيران وايطاليا وامريكا وغيرها من الدول، حيث بلغ عدد الاصابات بالوباء المستجد الذي بدأ في الصين أكثر من نصف مليون شخص حتى الآن، وعصفت آثاره السلبية وتكاليفه الباهظة بكافة قطاعات الأعمال وكبريات الشركات في كافة أنحاء العالم .

فالصين التي تعد ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية والتي تحتل وزناً كبيراً في الاقتصاد العالمي بحكم العولمة والترابط الاقتصادي وخطوطها الانتاجية الكبرى، تأثرت كثيرا بسبب هذا الفيروس وأن كل ما يحصل فيها سيؤثر على متغيرات الاقتصاد الدولي بشكل واضح وتتأثر اقتصادات الدول الأطراف بهذا الاقتصاد. وبالتأكيد فأن العراق باعتباره دوله نفطية ذات اقتصاد ريعي سيتأثر بصورة كبيرة بسبب تداعيات انتشار الفيروس على الصادرات النفطية من جهة وتوقف عمل الشركات الاستثمارية الصينية وغيرها في العراق من جهة اخرى .

لذا سنبحث ضمن فقرات هذا البحث تداعيات هذا الفيروس على الاقتصاد العالمي بصورة عامة والاقتصاد العراقي بصورة خاصة مع تسليط الضوء على الوسائل القانونية المتعبة من قبلها لاحتواء الاثار المالية لهذه الوباء قدر الامكان.

اهمية البحث:

لم يقتصر اثر فيروس كورونا على حصد الارواح فقط انما حصد العديد من الاثار السلبية على الصعيدين العالمي والمحلي(العراقي) كانخفاض العرض والطلب العالمي سواء تعلق بالنفط او مصادر الطاقة الاخرى او بالعمالة الاجنبية او غيرها من المجالات ، اما على الصعيد المحلي فقد تركت الاجراءات الصحية الاحترازية في كل دولة من الدول ومنها العراق اثاراً اقتصادية ومالية قاسية على كافة طبقات المجتمع سواء من الموظفين او اصحاب الاجور اليومية نتيجة للحظر المتبع، وازاء هذا الوضع الصحي والمالي المرتبك يجدر بنا ان نبحث في الوسائل القانونية المتخذة او التي يجب اتخاذها لاحتواء الأثار المالية للجائحة والحلول المقترحة التي تسهم قدر الامكان في التقليل من حدة تلك الأثار .

مشكلة البحث:

أن الإجراءات الاحترازية التي نفذتها مختلف دول العالم لمواجهة تسارع انتشار فيروس كورونا أدت إلى أثار كارثية على أغلب القطاعات الاقتصادية، وحيث إن الفيروس لم يتم السيطرة عليه لحد الآن، وانه مستمر في حصد الآلاف من الأرواح، ولا تزال إجراءات مواجهته متواصلة، فإن هذا يعني أن آثارها الاقتصادية مستمرة بالتنامي والاتساع والتنوع، وعليه يصعب -إن لم نقل يستحيل- حصر الخسائر والأثار الناجمة عنه على مختلف الأصعدة الصحية والاقتصادية والاجتماعية ، لذا فأن البحث يطرح السؤال التالي ما اثر جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي وماهي انعكاساتها على الاقتصاد العراقي وما هي الوسائل والسياسات المتبعة لمواجهة الأثار الاقتصادية للجائحة هذا ما سنسلط عليه الضوء خلال هذا البحث .

نطاق البحث:

استيقظ العالم على ازمة سببت له صدمات مزدوجة تمثلت الاولى بانتشار فيروس كورونا الى الحد الذي اعلنت بموجبه منظمة الصحة العالمية على اعتباره وباء عالمي ، اما الصدمة الثانية فهي انهيار اسعار النفط العالمية، وتعطل القطاعات الحيوية في ارجاء المعمورة كافة، وقد فرض هذا الواقع الصحي على حكومات الدول اعباء مزدوجة ايضاً تمثلت باتباع اجراءات قانونية وسياسات اقتصادية لمواجهة هذه الازمة صحياً ومالياً لذا سيكون تسليط الضوء على الاثار المالية العالمية والمحلية لفيروس كورونا والوسائل المتبعة من قبل حكومات الدول والمنظمات الدولية ضمن نطاق بحثنا هذا .

هيكلية البحث:

لغرض الاحاطة بموضوع البحث من جوانبه كافة فقد اثرنا تقسيمه الى مبحثين ، سيتناول المبحث الاول

www.misan-jas.com (Arabic Impact Factor) - 1.1 ISSN (Paper)-1994-697X (Online)-2706-722X

الأثار الاقتصادية لجائحة كورونا على الاقتصاد العالمي والمحلي وفقاً لمطلبين يوضح الاول اثر جائحة كورونا في الاقتصاد العالمي ويسلط الضوء في الثاني على اثر جائحة كورونا في الاقتصاد العراقي، اما المبحث الثاني فسيبحث في الوسائل القانونية لمواجهة الأثار الاقتصادية لجائحة كورونا، وفقا لمطلبين ايضاً يوضح المطلب الاول وسائل مواجهة الجائحة على الصعيد العالمي وينقسم بدوره الى فرعين يتناول الفرع الاول جهود الدول في مواجهة الاثار الاقتصادية للجائحة اما الفرع الثاني فيوضح دور المنظمات الدولية في ذلك اما المطلب الثاني فسيسلط الضوء على وسائل مواجهة الجائحة على الصعيد العراقي وفقا لفرعين ايضاً يخصص الاول لبيان جهود الحكومة العراقية في مواجهة الاثار الاقتصادية للجائحة اما الفرع الثاني فيوضح جهود المؤسسات النقدية العراقية في هذا الاطار . وينتهي بخاتمة تتضمن اهم النتائج والتوصيات .

منهجية البحث: لغرض الالمام بالموضوع من جوانبه كافة اثرنا اتباع الاسلوب التحليلي الوصفي للمشكلة محل البحث المتمثلة بالوسائل القانونية لمواجهة الأثار الاقتصادية للجائحة على الاقتصاد العالمي ككل مع تسليط الضوء بصورة خاصة على اثر الجائحة على الاقتصاد العراقي .

المبحث الاول: اثر جائحة كورونا في الاقتصاد العالمي والعراقي.

اثارت جائحة كورونا قلقاً اقتصادياً ومالياً يوازي الجانب الصحي للأزمة ،لذا سنوضح ابتداءً اثر الفيروس في الاقتصاد العالمي ومن ثم نبين اثره في الاقتصاد العراقي باعتباره جزء من الاقتصاد العالمي يؤثر به ويتأثر فيه عبر تقسيمه الى مطلبين مستقلين .

المطلب الاول: اثر جائحة كورونا في الاقتصاد العالمي.

منذ تفشيه لأول مرة لا يزال فيروس كورونا يعيث الدمار في الاقتصاد العالمي حتى أصابه بالشلل، فقد عرقل الإنتاج والإمداد والنقل الجوي عبر العالم، وأضعف الطلب العالمي على النفط، وعزل دولاً ووضعها تحت الحجر الصحي، وأخرى تحت حظر التجول، وأصاب قطاعات المال والطيران والنقل والسياحة بخسائر فادحة، كل هذه الاثار سنسلط الضوء عليها في الفرعين التاليين .

الفرع الاول: اثر جائحة كورونا في القطاع النفطي

شهدت اسواق النفط العالمية تراجع أسعار النفط بشكل كبير حيث وصلت وبحسب التقارير والاحصاءات إلى أدنى مستوى لها منذ حوالي ١٨ عاماً، بسبب تفاقم أزمة فيروس كورونا المستجد وتدهور الأسواق المالية، وبدأت أسواق النفط بالانهيار بالتزامن مع فرض حكومات غالبية الدول قيوداً على السفر وتدابير عزل لاحتواء الفيروس [(i)].

وبالتزامن مع ظروف كورونا خاض المنتجون الرئيسيون للنفط مثل السعودية وروسيا حرب أسعار أدت إلى ارتفاع في الاحتياطي النفطي وبالتالي انخفاض اسعار النفط اكثر فأكثر، هذه الازمة التي اثارت مخاف وقلق الدول المنتجة واجبرت العديد من الحكومات على اصدار قرارات واتخاذ تدابير إنعاش ضخمة تدعم الاقتصاد العالمي [(ii)].

"وأشارت منظمة الأوبك في تقريرها الشهري الصادر في مارس من عام ٢٠٢٠ إلى أن أسواق المنتجات النفطية في الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي تأثرت سلبيا بتفشي الوباء لا سيما وقود الطائرات نتيجة للاضطرابات التي لحقت بقطاع النقل الجوي بعد انتشار الفيروس خارج الصين. كما تأثر صافي إيرادات مصافي التكرير النفطية في عدد من المناطق حول العالم خاصة في آسيا ومن ناحية أخرى تأثر قطاع النقل النفطي سلبا بالتطورات المرتبطة بتفشي فيروس كورونا مما أدى إلى توقعات غير تفاؤلية بشأن مستقبل إنتاج ونقل النفط العالمي، حيث أدت الاضطرابات الناجمة عن التدابير الرامية إلى وقف تفشي الوباء في الصين إلى انخفاض حاد في الأنشطة الاقتصادية، بما في ذلك تشغيل المصافي، مما أثر على واردات النفط الخام وأسعار الشحن"[(iii)].

ووفقاً للبيانات والاستقراءات الصادرة من المؤسسات الاقتصادية العالمية فان الوضع العالمي الحالي قد يؤدي إلى أزمة مالية حقيقية.

فقد صرح البنك المركزي الأميركي بأن "الوضع الحالي قد يؤدي إلى أزمة اقتصادية مشابهة لتلك التي حصلت في عام ٢٠٠٨"، ويشير البنك الى "ان التوقعات تفيد بأن ما يحدث حاليا لن يتم حله أو تجاوزه خلال أسبوع أو أسبوعين، ولكن نحن نعيش في مرحلة ستتطلب سنة إلى سنتين من أجل تجاوزها، مع الكثير من التخطيط والدعم، حتى يكون العالم قادرا على جعل نتائج هذه الأزمة خلف ظهره"[(iv)].

وتخشى المنظمات الاقتصادية الدولية من انعكاسات جائحة كورونا على مستقبل الاقتصاد العالمي، حيث اوضحت "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" "إن

www.misan-jas.com (Arabic Impact Factor) - 1.1 ISSN (Paper)-1994-697X (Online)-2706-722X

النمو كان مستقراً حتى اندلعت جائحة كورونا التي ادت انخفاض كبير ومفاجئ في النمو الاقتصادي بسبب القيود التي فرضت على حركة الأشخاص والسلع والخدمات، فضلاً عن تدابير الاحتواء التي اتخذتها غالبية الدول مثل إغلاق المصانع بسبب حظر التجوال مما ادى الى انخفاض الطلب الصناعي والطلب المحلي بشدة سواء في الصين معقل كورونا ثم تزايد التأثير على بقية العالم"[v].

اما صندوق النقد الدولي فقد اصدر بيان حول الاثار المالية والاقتصادية للجائحة مؤكداً فيه "ان هذه الأزمة احدث تأثيراً اقتصادياً ومالياً ملموساً حول العالم، مما خلق أجواء من عدم اليقين وأضر بالتوقعات على المدى القريب وبمجرد كتابة خسائر الاقتصاد العالمي بسبب كورونا في محرك البحث ستنهال عليك الأرقام من كل حدبٍ وصوب لتدلل لك كم كان تأثيره ملموسا"[vi].

ونرى بدورنا ان النمو الاقتصادي العالمي مدفوع بنمو الاقتصاد الصيني وبعد التراجع الاقتصادي الكبير الذي لحق الاقتصاد الصيني، الذي يعد ثاني أكبر اقتصاد في العالم، فأن اي أزمة تصيبه ستنعكس ارتداداتها على الاقتصاد العالمي من خلال عدّة قنوات أبرزها التجارة والنفط.و إذا ما استمر هذا الفيروس بالانتشار وطالت مدته فأن ذلك يعني استمرار التوقعات السلبية تجاه النمو الاقتصادي مستقبلاً .

الفرع الثاني: اثر جائحة كورونا في القطاعات الحيوية غير النفطية.

تركت الجائحة اثارها الضارة في كافة مفاصل الاقتصاد العالمي سنوضح ابرزها بالنقاط الاتية:.

اولا:اعاقة النشاط الاقتصادي العالمي:

تعد جائحة كورونا من التحديات الفريدة للاقتصاد العالمي وذلك لأنه من الصعب تحديد الأثر الجانح له بسبب اختلاف البقعة المنتشرة فيها والفترة الزمنية التي لا يمكن التنبؤ بها، فهو فضلاً عن كونه واسع الانتشار فهو لا يهدد منطقة جغرافية معينة ولكن العالم بأكمله، وبالتالي اصبحت هناك صعوبة في تجنبه مما ادى الى إحداث شلل تام في جميع مرافق الدولة، مما ادى الى التأثير على معدل النمو في الناتج المحلي ومعدل التضخم ومعدل البطالة [vii].

وقد ادت جائحة كورونا إلى إعاقة الإنتاج وعرقلة الإمدادات وإضعاف الطلب العالمي فالأخبار المتسارعة عن الفيروس القاتل "كورونا" وصعوبة السيطرة عليه ادت بالحقيقة الى شل في قطاعي التجارة والاقتصاد وبالتالي اصبحت مواجهة الاثار الاقتصادية للجائحة امراً معقداً خاصة بعد اعلان منظمة الصحة العالمية "حالة طوارئ صحية عامة تُثير قلقاً دولياً" في خضم تزايد عدد الضحايا [viii].

وعلى اثر الاجراءات اعلاه توقفت التبادل التجاري والعمليات الانتاجية في مناطق عديدة من العالم وتذبذبت في مناطق اخرى ولعل الصين ابرزها، وتشير التقارير لغاية الان الى عدم امكانية حصر الخسائر الاقتصادية الناجمة عن انتشار الفيروس على مستوى الصين والعالم بشكل دقيق غير ان التوقعات تشير وصولها الى عدة مليارات يومياً اخذين بنظر الاعتبار تأثير العامل النفسي على العقود والاستثمارات خاصة وأن الصين هي بطل العالم في التصدير وأن ناتجها المحلي الإجمالي يزيد عن ١٤ تريليون دولار سنويا، أي ما يشكل ١٧ بالمائة من الناتج العالمي [ix].

اما بالنسبة للعالم العربي فهو المتضرر الاكبر في ضل هذه الجائحة لأن الصين أضحت أهم شريك تجاري لكل الدول العربية ومنها العراق، فحجم التبادل التجاري بين الطرفين يزيد على ٢٤٠ مليار دولار سنويا خلال العامين الماضيين مقابل ١٩٠ مليار دولار عام ٢٠١١، و ٤٠ مليار دولار عام ٢٠٠٤، وإن دلت هذه الأرقام على شيء فعلى نمو كبير جدا في التبادل المذكور وصلت نسبته إلى ٢٠ بالمائة خلال سنوات عدة من العقد الجاري[x].

يمكن القول اخيراً ان جائحة كورونا دفعت العالم إلى مواجهة أزمة مالية جديدة ذات وقع أكبر من الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨، حيث جعلت الاقتصاد العالمي في حالة من الركود الشديد، وذلك لأن الانتشار السريع للفيروس مثّل ضربة موجعة للاقتصاد العالمي الذي كان قد بدا يشهد حالة من الانتعاش الطفيف من الأزمة المالية السابقة، وما يؤيد وجهة النظر هذه هو تصريح منظمة الاونكتاد التي اقرت فيه بأن

"العالم يقف على عتبة ركود اقتصادي شديد [xi].

ثانياً: الترابط المالي:

طالت التأثيرات المادية والمعنوية للفيروس أسواق المال العالمية ايضاً التي شهدت انهيارات وأسوأ أداء لها منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، وقد اعطت أسواق المال مؤشراً سلبياً على شعور المستثمرين بتوجهات تأثير الفيروس على الاقتصاد العالمي [xii].

وقد شهدت أسواق الأسهم في جميع أنحاء العالم خسائر تاريخية في بدايات عام ٢٠٢٠،حيث انخفضت أسعار الأسهم في الأسواق المالية في مناطق متفرقة من العالم فقد هبطت أسعار الأسهم في سوق لندن للأوراق المالية وخاصة مؤشر (FTSE)[xiii] الذي انخفض بنسبة

www.misan-jas.com (Arabic Impact Factor) - 1.1 ISSN (Paper)-1994-697X (Online)-2706-722X

٢٥% ويمثل هذا الانخفاض اكبر انخفاض فصلي منذ عام ١٩٨٩، اما في طوكيو فقد انخفضت بنسبة ٥%، و٧.٣% في سيدني، مما أدى إلى فقدان مئات المليارات من الدولارات من قيمة الشركات، مع تضاعف الخسائر على مدى اشهر متعددة استمر فيها الفيروس بالانتشار .

اما اسواق المال العربية فقد تعرضت ايضاً الى خسائر قاسية فقد هبطت مؤشرات اسواق المال السعودية[xiv] وهي الاكبر في المنطقة الى ٩%، اما بورصة الكويت فقد تراجعت بنسبة ١٠% ،اما السوق المالية في دبي فقد سجلت انخفاض بنسبة ٩% [xv].

وتجدر الاشارة اخيرا الى ان التراجع في أسواق المال جاء في وقت أمرت فيه حكومات غالبية الدول بوقف معظم الأنشطة الاقتصادية في محاولة لإبطاء انتشار الوباء قدر الامكان، اضافة الى تشديد اجراءات الحجر المنزلي مما ادى الى ضعف النشاط الاقتصادي.

ثالثاً: السياحة والنقل: لا يخفى على احد ان السياحة تعتبر عنصراً رئيسياً من عناصر الدخل القومي ومورداً اساسياً للعملة الصعبة لكل دولة فضلاً عن كونها احدى اهم وسائل توليد فرص العمل والقضاء على البطالة[xvi]، وفي ضل جائحة كورونا لم يسلم القطاع السياحي هو الاخر من تداعيات فيروس كورونا اذ فتك الفيروس المستجد بالقطاع السياحي وادى إلى توقف حركة الطيران في العديد من البلدان، وحسب التقارير والدراسات الصادرة من المنظمات المتخصصة ان عام ٢٠٢٠ شهد تراجع في السياحة العالمية بنسبة تتراوح بين ٢٠ -٣٠% بسبب الاجراءات غير المسبوقة التي اتبعتها حكومات الدول المختلفة لاحتواء الازمة الصحية ولعل ابرزها كان إغلاق الحدود وايقاف حركة الطيران الداخلية والخارجية [xvii].

وقد اصدرت منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة وعلى موقعها الرسمي بيان اشارت فيه "الى أن عدد السائحين الدوليين سينخفض بنسبة تتراوح ما بين ٢٠ و٣٠ في المئة خلال ٢٠٢٠، مقارنة مع العام الماضي واكدت المنظمة أن هذه الأرقام تستند إلى آخر التطورات الصحية، حيث يواجه المجتمع الدولي تحدياً صحياً واقتصادياً غير مسبوق، نظراً لحالة عدم اليقين الشديدة التي يعيشها"[xviii].

"وتشير أسوأ توقعات الخبراء الاقتصاديين إلى أن قطاع السياحة على مستوى العالم سيتكبد خسائر تزيد عن ٣٠٠ مليار دولار أميركي وخاصة السياحة الترفيهية، إن استمرت أزمة فيروس كورنا"[xix].

رابعاً: التبادل التجاري: طالت الأثار المالية لجائحة كورونا الاقتصاد العالمي من جوانبه كافة حيث ادت الى إعاقة الإنتاج والخدمات والمواصلات والنقل والسياحة والتسوق، وأضعفت العرض والطلب العالمي حيث وضعت مدن بأكملها تحت حظر التجول كما شهدنا في الصين وإيطاليا[xx]، ولا يزال العدد بتزايد حول العالم للحظة كتابة بحثنا هذا ، وقد تأثر الطلب والعرض العالمي بسبب الجائحة على النحو الاتي:

أ-الطلب العالمي

يبطئ تفشي الفيروس الطلب العالمي، كونه يخلق نوعاً من الهلع وعدم اليقين على مستوى قطاع الأعمال والانتاج باستثناء الطلب على المستلزمات والمعدات الطبية، التي ازداد الطلب عليها بشكل كبير مقارنة بالطلب على السلع والخدمات الأخرى التي تأثرت بالفيروس مثل النفط، وخدمات السياحة والنقل الجوي، وتقييد حركة السلع والمسافرين عبر الحدود. هذا ومن جانب اخر ان منتجات وصادرات الدول الكبرى المتأثرة بتفشي فيروس كورونا تمثل مدخلات تصنيع لبعضها البعض ولدول العالم الأخرى بالتالي فإن أي صدمة عرض تنتج عن الوباء سوف تصيب العالم ككل، من خلال العدوى عبر سلاسل القيمة الدولية وبالأخص السلع الوسيطة [xxi].

ب-العرض العالمي

بعد ان طالت تأثيرات الجائحة الطلب اخذت تداعيات الفيروس تمتد لتصيب جانب العرض العالمي من خلال محركات الطاقة الإنتاجية التي أصبحت غير مستغلة بكامل طاقتها الإنتاجية طيلة فترة تفشي الجائحة نتيجة للسياسات الاحترازية والتدابير الوقائية المُتخذة مثل عمليات الحجر الصحي، وحظر التجوال في عدد من الدول المتقدمة والاقتصاديات الناشئة، ونتيجة لتزايد حالات الوفاة التي تركت أثرًا على الأداء الاقتصادي خلال النصف الأول من عام٢٠٢٠ .

وكما هو معروف ان قطاع تصنيع السلع المعمرة والسيارات والأدوات الإلكترونية والكهربائية يعتبر من القطاعات الرئيسية في العالم، خاصة في الاقتصاديات الناشئة التي يتمركز أغلبها في شرق آسيا مثل الصين، ، وكوريا الجنوبية، والتي تعد من أوائل الدول التي أصابها الوباء، لذلك فإن انقطاع الإمدادات والعمليات الصناعية وتصدير المواد الاولية والاستهلاكية نتيجة لتفشي الفيروس من المتوقع أن تؤدي إلى تباطؤ العملية الإنتاجية، مما يؤدي إلى صدمات عرض كبرى في معظم دول العالم [xxii].

www.misan-jas.com (Arabic Impact Factor) - 1.1 ISSN (Paper)-1994-697X (Online)-2706-722X

وتأكيداً للمخاوف اعلاه صدر بيان عن مجموعة البنك الدولي لشؤون النمو المنصف والتمويل والمؤسسات والذي اكدوا فيه انه "بالإضافة إلى الخسائر الجسيمة في الأرواح، فإن الأثر الاقتصادي لهذه الجائحة سيحد من الطلب ويسبب اضطرابات في جانب العرض، مما يؤثر سلبًا على البلدان النامية التي تعتمد بشدة على السلع الأساسية، ويمكن أن يستفيد واضعو السياسات من أسعار النفط المنخفضة لإجراء إصلاحات لدعم الطاقة بهدف المساعدة على إيجاد حيز في المالية العامة للإنفاق على الأنشطة الملحة ذات الصلة بمكافحة الجائحة، ويجب أن يصاحب هذه الإصلاحات تقوية شبكات الأمان الاجتماعي لحماية الشرائح الأكثر احتياجا والأولى بالرعاية في المجتمع، ويجب أن يقاوم واضعو السياسات المطالبة بفرض قيود وإجراءات تجارية تعرض الأمن الغذائي للخطر، لأن الفقراء هم الأكثر تضررا [xxiii].

خامساً: تكاليف التصدي والاحتواء، ويقصد بها الاموال التي انفقتها الدول في سبيل التصدي للجائحة واحتواء اثارها قدر الامكان. وقد اطلقت غالبية الدول "حزم دعم" واجرت بعض التعديلات على موازناتها العامة بقصد تغطية التكاليف اللازمة لدعم الاجراءات الاحترازية لقطاع الصحة والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

فعلى سبيل المثال أمريكا التي تشكل ٢٥ بالمئة من الاقتصاد العالمي تعد الأكثر ضرراً بعد الصين، فحتى لحظة كتابة البحث تجاوز عدد المصابين حوالي مليون ونصف إصابة والوفيات تخطت الـ ٧٠ألفا، الأمر الذي سبب إرباكاً للإدارة الأمريكية، وتشير الدراسات الى أن التكلفة المتوقعة للمال المهدر في أمريكا يمكن أن تصل إلى ١.٧ تريليون دولار عام ٢٠٢٠ بسبب تفشي فيروس كورونا، والمال المُهدر هنا يعود إلى الإجراءات الاحترازية الناجمة عن تفشي الجائحة، كتعليق المدارس، وإلغاء تنظيم الكثير من الفعاليات، والتباعد الاجتماعي والمنح المصروفة للمواطنين جراء الحظر الصحي الاجباري المفروض عليهم فضلا عن تكاليف الوقاية والعلاج [xxiv].

وكذلك الحال بالنسبة للصين التي تشكل نسبة ١٧ %من الاقتصاد العالمي، وعلى الرغم من أنها مهد تفشي الوباء وتحديدا في ووهان الصينية التي أضرت بالاقتصاد الصيني ومنه إلى الاقتصاد العالمي إلا أنها استطاعت كبح جماح الجائحة نسبياً عن طريق اتباع اجراءات قسرية وقاسية للتصدي للجائحة من خلال الاغلاق الكامل للمعامل خاصة في مدينة ووهان وبقاء العمال في بيوتهم مما ادى إلى هبوط المؤشر الصناعي لأدنى مستوى في تاريخ الصين، حيث كان قطاع الصناعة الصيني الأكثر تضرراً إذ انخفض نشاطه لأرقام قياسية، وهذا ما ادى إلى عرقلة الإمداد من الصين للعالم، سواء بمنتجات نهائية أو وسيطة داخلة في إنتاج منتجات أخرى حول العالم. ولو طال أمد هذه الأزمة فسيسهم ذلك في ارتفاع تكاليف الإمداد والإنتاج العالمي، وسيسهم بالتالي في تباطؤ الاقتصاد العالمي [xxv].

سادساً: اختلال مبدأ الثقة واليقين في السوق العالمية: كما هو معروف ان الارباك وعدم اليقين يضعفان الثقة ويؤديان إلى الإحجام عن الاستثمار والإنفاق والسياحة وهذا يشكل ازمة اقتصادية قد تفوق الازمة الصحية في خطورتها واثارها المستقبلية[xxvi].

ونرى اخيراً ان جائحة كورونا ادخلت الاقتصاد العالمي بحالة من الركود الجزئي الذي قد يؤدي الى اصابة الاقتصاد العالمي بالشلل اذا ما استمر لفترات اطول ، خاصة في ضل توقعات السائدة بتراجع النمو في الصين وحدوث انكماش في اليابان وركود في فرنسا وانهيار اسعار النفط في امريكا وافلاس للخزينة العامة في العراق.

المطلب الثاني: اثر جائحة كورونا في الاقتصاد العراقي.

تؤثر جائحة كورونا على الاقتصاد العراقي من خلال محاور عديدة تتمثل ابتداءً بانخفاض أسعار النفط الدولية و انخفاض الطلب الصيني على النفط العراقي، فضلاً عن اثره في الموازنة العامة للعراق اضافة شل حركة النشاط الاقتصادي العراقي نتيجة لإجراءات خلية الازمة المتمثلة بالحظر الشامل للتجوال اضافة الاشارة الى اثر الجائحة في ارتفاع نسب البطالة وغيرها من الاثار التي سنوضحها عبر تقسيم هذا المبحث الى مطلبين نخصص الاول لبحث اثر الجائحة في القطاع النفطي العراقي ،على ان نبين في الثاني اثر الجائحة في مالية العراق بصورة عامة.

الفرع الاول: اثر الجائحة في القطاع النفطي العراقي.

سنبحث في هذا الفرع تأثير الجائحة في اسعار النفط العراقي عبر تقسيمه الى نقطتين.

اولا: انخفاض أسعار النفط الدولية.

www.misan-jas.com (Arabic Impact Factor) - 1.1 ISSN (Paper)-1994-697X (Online)-2706-722X

لا يخفى على احد إن الاقتصاد العراقي قائم على النفط بصورة شبه كاملة، فعلى مستوى المالية العامة نلاحظ هناك ارتفاع واضح في نسبة مساهمة الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة، كونها شكلت ما نسبته ٩٠% من مجمل الإيرادات العامة[xxvii] في حين لم تشكل الإيرادات الأخرى بمجموعها سوى نسبة ١٠% من الإيرادات العامة، والمتمثلة بالضرائب على الثروات والدخول ٣.٢%، الضرائب السلعية ورسوم الانتاج ٢.١%، إيرادات أخرى ١.٦%، الإيرادات التحويلية ١.٥%، الرسوم ١.٠%، حصة الموازنة من ارباح القطاع العام ٠.٨%، الإيرادات الرأسمالية ٠.١%، ويشكل القطاع النفطي أكثر من ٦٣% من الناتج المحلي الإجمالي، وأكثر من ٩٩% من الصادرات السلعية(نفط خام+ منتجات نفطية)[xxviii].

ونتيجة لما تقدم فأن انخفاض أسعار النفط الدولية بفعل انخفاض الطلب العالمي على النف بسبب جائحة كورونا أدت إلى انخفاض الإيرادات المالية العراقية بسبب انخفاض الصادرات النفطية الامر الذي ادى الى تفاقم العجز في موازنة ٢٠٢٠ التي تعاني بالأساس من عجز يُقارب ال ٥٠ تريليون دينار، فلنا ان نتساءل كيف سيصبح الوضع المالي في العراق بعد انخفاض أسعار النفط الى اقل من ١٨ دولار للبرميل الواحد بعد جائحة كورونا وازمة اوبك التي طفت على السطح مؤخرا نتيجة للصراع السعودي الروسي الذي اطاح بالاقتصاد العالمي بصورة اسرع من فيروس كورونا [xxix].

وقد استمر الانخفاض الحاد في اسعار النفط لغاية اتفاق دول اوبك على قرار تخفيض انتاج النفط الخام الذي كانت حصه العراق منه ٢٣% باعتباره ثاني اكبر منتج للنفط في منظمة أوبك[xxx].

ومن خلال الاطلاع على نسب مساهمة النفط في المالية العامة والصادرات السلعية والناتج المحلي الاجمالي نرى ان العراق اصبح يواجه تحديات بالغة الخطورة على الامن الغذائي وقدرة الحكومة على تأمين الرواتب اضافة الى جهودها في مكافحة الوباء نتيجة لقرار تخفيض الانتاج النفطي من جهة واثر جائحة كورونا على انخفاض أسعار النفط من جهة اخرى كون النفط هو المحرك الرئيس لعجلة الاقتصاد العراقي بأكمله في الوقت الحاضر، وفي الحقيقة ان هذا الاعتماد الكلي على النفط يمثل تشوهاً في النظام الاقتصادي والمالي العراقي لابد من العمل على اصلاحه فليس من المعقول ان أي انخفاض في اسعار النفط يجعل الحكومة في موضع محرج جدا تجاه مواطنيها والمتمثل بعدم دفع الرواتب مثلا ،صحيح ان النفط ايراد رئيسي تعتمد عليه غالبية الدول النفطية الا ان تلك الدول استغلت القطاع النفطي في تطوير اقتصادها وماليتها العامة عن طريق انشاء صناديق سيادية تشتغل بها الفوائض النفطية لغرض استخدامها في اوقات الازمات .

ثانياً: انخفاض الطلب الصيني على النفط العراقي

الصين التي تعتبر معقل فيروس كورونا تُشكل ثاني مستورد للنفط العراقي بعد الهند، فإصابتها بالفيروس ترك انعكاسات سلبية كبيرة على اقتصادها وعلى اقتصادات الدول التي تتعامل مها ولعل ابرز الاثار هو الانخفاض طلب الصين على النفط العراقي ومن ثم تدهور الإيرادات المالية بشكل خاص وانحسار الاقتصاد العراقي بشكل عام، حيث تشير الاحصائيات غير الرسمية الى ان اغلب صادرات العراق النفطية الجنوبية كانت الى الصين بنسبة ٣٣% والى الهند بنسبة ٢٨% [xxxi].

فمن خلال النسب اعلاه يمكن ان نقدر مدى الضرر الذي لحق الاقتصاد العراقي بالأوضاع الاقتصادية القائمة في الصين بسب جائحة كورونا كون العراق فقد واحد من اكبر مستوردي للنفط الخام على مستوى العالم.

الفرع الثاني :اثر الجائحة في القطاعات المالية غير النفطية.

اولا: اثر الجائحة على الموازنة العامة.

وجد الاقتصاد العراقي نفسه في ضل جائحة كورونا امام ازمة مركبة ثلاثية الأثر (سياسية – صحية –اقتصادية) في آن واحد، تمثلت الأولى في استقالة حكومة عادل عبد المهدي دون إقرار الموازنة العامة مما ادى الى دخول البلد في دوامة عدم وجود حكومة وعدم وجود موازنة عامة تُسير مرافق الحياة المختلفة وتغطي نفقات ادارة ازمة كورونا، وتمكن المواطن الذي انهكته اجراءات الحظر الشامل والجزئي من توفير مقومات الحياة اليومية، حيث بقيت الموازنة العامة لغاية الربع الاخير من سنة ٢٠٢٠ بين مطرقة الحكومة وسندان البرلمان، مما انعكس سلباً على النشاط الاقتصادي للبلد اذ فشلت وزارة المالية في توفير رواتب موظفي الدولة وبقيت مالية العراق معلقة امالها على الاقتراض الداخلي والخارجي الامر الذي قد يؤدي الى افلاس الخزينة خلال مدة ليست بالطويلة بسبب سوء التخطيط وعدم القدرة على قراءة الازمة المالية التي عصفت بالاقتصاد العراقي بصورة صحيحة وعدم وضع الحلول المنطقية على المدى القريب والبعيد بسبب التجاذبات السياسية المستمرة بين (وزارة المالية) ومجلس النواب وتحديداً اللجنة المالية النيابية .

www.misan-jas.com (Arabic Impact Factor) - 1.1 ISSN (Paper)-1994-697X (Online)-2706-722X

اذ لجأت الحكومة وبدل من ان تكمل موازنة ٢٠٢٠ الى التصويت على مشروع قانون الاقتراض الداخلي والخارجي رقم ٥ لعام ٢٠٢٠الذي صوت عليه مجلس النواب والذي منح وزير المالية صلاحية الاقتراض على ان لا يزيد سقف الاقتراض عن مبلغ (٥) مليار دولار من الاقتراض الخارجي و١٥ تريليون دينار من الاقتراض المحلي، ولم تكتف بذلك اقدمت الحكومة على سحب مشروع موازنة ٢٠٢٠ كون العجز فيها تجاوز نسبة ٧٠% ،ولجأت في الوقت ذاته الى اعداد مشروع قانون ثان للاقتراض المحلي لتمويل العجز المالي، فبدل ان تلجأ الحكومة الى ضبط فوضى النفقات التشغيلية اصبح الاقتراض اسهل طريق اليها وكأنه السبيل الوحيد للخروج من الازمة المالية ولتمويل رغبات الكتل السياسية ولو استلزم الامر اصدار قوانين اقتراض متتالية متوالية [xxxii].

اما الازمة الصحية فتمثلت بانتقال فايروس كورنا الى العراق وارتفاع حصيلة الاصابات لأكثر من٤٠٠٠الالف شخص في اليوم الواحد في ظل عدم توفر بنية تحتية صحية وبيئة مناسبة للسيطرة على المرض والحد من تداعياته، وضعف النظام الصحي وضعف القدرات الحكومية وقلة الموارد[xxxiii].

اما الازمة الاقتصادية فقد تجسدت بالانخفاض الحاد في أسعار النفط بسبب الجائحة وانتشارها في اغلب دول العالم، وتباطؤ حركة النشاط الاقتصادي، وعدم اقرار الموازنة العامة ، كل تلك الاحداث أربكت الاوضاع المالية العامة في العراق وأصبح تمويل الانفاق العام في البلد يواجه تحديات وصعوبات كبيرة. وبذلك فان الأثار الاقتصادية لجائحة كورونا ادت الى اتساع العجز في الموازنة العامة وكشفت عن مواطن ضعف كبيرة في المالية العامة العراقية وسلطت الضوء على عمق المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي [xxxiv].

بالنتيجة نرى بأن انخفاض أسعار النفط وفشل السياسات المالية وسياسات الانفاق المُغالى بها أدت الى دخول العراق في منطقة الخطر الاقتصادي، فقد يصل العجز في موازنة ٢٠٢٠ الى أكثر من ٧٠ترليون دينار عراقي وقد يتصاعد حجم الدين العام والذي بلغ أكثر من ١٢٠ مليار دولار، وقد تصبح الحكومة عاجزة عن توفير استحقاقات الرواتب والأجور للموظفين.

ثانيا: اثر الجائحة على حركة النشاط الاقتصادي العراقي.

نتيجة لارتفاع معدلات الاصابات والوفيات بفيروس كورونا سادت حالة من الذعر على الصعيد العالمي والمحلي، ونتيجة لعدم التوصل لغاية اللحظة للقاح المناسب له عالمياً اضافة الى ضعف كفاءة الجهاز الصحي في العراق لجأت وزارة الصحة والبيئة العراقية الى اتخاذ تدابير وخطوات احترازية لتجنب خطر هذا الفيروس بغية الحفاظ على حياة المواطنين قدر الإمكان، حيث عملت الحكومة العراقية على تعطيل الدوام الرسمي في المدارس والجامعات وجعل الدوام الرسمي ٥٠% في دوائر الدولة باستثناء الدوائر الخدمية والامنية في بداية الازمة ثم اصبح حظر التجوال شامل اضافة الى تعطيل الدوام الرسمي في كافة المؤسسات بنسبة ١٠٠%، فضلاً عن إيقاف السفر من وإلى العديد من الدول المتأثرة بهذا الفيروس، وقيام بعض المحافظات بغلق حدودها أمام الوافدين إليها من المحافظات الأخرى، وغيرها من الإجراءات الأخرى، التي أسهمت في شل حركة النشاط الاقتصادي وقطع ارزاق فئات كثيرة في المجتمع التي تعتمد على الاجر اليومي بسبب البطالة الظاهرة والمقنعة وعدم حصول غالبية الشباب العراقي على فرص عمل تكفل له حياة كريمة في ضل هذه الظروف الحرجة اقتصاديا وصحيا [xxxv].

ونتيجة لما تقدم اعلاه يكمن ان نطرح تساؤل مهم جداً ما هو تأثير الأزمة الحالية على حياة الناس العاديين من الناحية الاقتصادية؟

ففي الوقت الذي نؤيد فيه اجراءات خلية الازمة بالالتزام بحظر التجوال الوقائي اسوة بغالبية دول العالم خاصة في ضل ارتفاع معدل الاصابات في العراق الى ما يزيد عن اربعة الالف اصابة في اليوم الواحد الا اننا في الوقت نفسه لا نتناسى الواقع الاقتصادي الحرج الذي يعاني من المواطن العراقي اذ اضحت فئات كثيرة من المجتمع العراقي تعاني من حالة العوز والفقر بسبب الاجراءات الوقائية وخاصة الحظر الشامل للتجوال كونها تعتمد على الاجور اليومية في تحصيل ايراداتها. ومن جانب اخر نجد ان الاجراءات الحكومية ذات الطبيعة المالية جاءت مخجلة وغير واقعية خاصة في ضل تحديد مبالغ المنح المالية للعوائل التي تقع تحت خط الفقر ب٣٠ الف دينار وبشروط مشددة اهمها ان لا يكون احد افراد العائلة موظفا او مشمول بشبكة الحماية الاجتماعية حسب تصريحات رئيس و اعضاء اللجنة العليا للصحة والسلامة العراقية [xxxvi].

ثالثاً: اثر الجائحة في ارتفاع نسب البطالة .

شهدت معدلات البطالة في العراق ارتفاعاً ملحوظاً منذ بداية جائحة كورونا ووصلت ذروتها اثر اجراءات الحظر الشامل الذي اتخذته الحكومة العراقية، مما ادى

www.misan-jas.com (Arabic Impact Factor) - 1.1 ISSN (Paper)-1994-697X (Online)-2706-722X

الى اضافة الآلاف المواطنين إلى صفوف المعطّلين عن العمل .

ويعتبر الخبراء الاقتصاديون أن هذا التصاعد يعود إلى الأزمتين الصحية والمالية، اذ كشفت الجائحة ثغرات واسعة في السياسات المالية والنقدية للدول، إضافة إلى الإغلاق القسري للمحلات والاسواق والحظر الشامل للتجول بغية الحد من تفشي الفيروس[xxxvii]، وجاءت تداعيات الانكماش في الاقتصادي العالمي قاسية على العراق خاصة بعد انهيار أسعار النفط العالمية نتيجة لتراجع الطلب بنسبة كبيرة من جهة، إضافة إلى حرب الأسعار التي خاضتها روسيا والسعودية من جهة أخرى.

لذلك فأن العراق يقف أمام معضلة اقتصادية عميقة جدا تتزامن مع تراجع الإيرادات النفطية من جهة والتظاهرات المتواصلة التي يقودها حملة الشهادات والعاطلين عن العمل المطالبين بالتعيين من جهة اخرى .

وقد اعلنت وزارة التخطيط بأن ارتفاعاً بنحو ٣ في المائة طرأ على نسبة معدل البطالة في عموم مدن البلاد منذ شهر آذار ٢٠٢٠،في حين بلغت نسبة الفقر ما يقارب ٢٠%، على خلفية توقف عشرات آلاف الوظائف بسبب حظر التجول والإجراءات المتعلقة بمواجهة فيروس كورونا، فضلاً عن لجوء شركات وقطاعات مختلفة في البلاد إلى تقليص عدد العاملين لديها إلى نسب قياسية بسبب الخسائر التي لحقت بها، تضاف إلى ذلك الاقتطاعات المالية الواسعة من الأجور التي طالت عدداً كبيراً من المهن[xxxviii].

المبحث الثاني: الوسائل القانونية لمواجهة الأثار الاقتصادية لجائحة كورونا.

مع استمرار تفشي جائحة كورونا اخذت جهود الحكومات والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية المختلفة تركز على توفير الاحتياجات الاساسية لاستمرار الحياة والمتمثلة بتعزيز قدرات المستشفيات على التصدي للوباء وتقديم افضل الخدمات العلاجية والوقائية بالإضافة الى العمل على حماية الشركات والأسر من مخاطر الجوع والإفلاس .

وبالتوازي مع ذلك بدأت أعمال تمهيدية في بعض البلدان لتحديد ملامح المرحلة التالية للجائحة وهي مرحلة التعافي من اثارها ودور الإجراءات العامة في تعزيز الطلب الكلي وتوفير مصادر بديلة للدخل، وتسهيل عمل الشركات الاستثمارية التي توقفت بسبب الانتشار العالمي للجائحة . لذا سنقسم هذا المبحث الى مطلبين نوضح في المطلب الاول سبل مواجهة الأثار الاقتصادية للجائحة على الصعيد العالمي وفي الثاني نسلط الضوء على سبل مواجهة الجائحة على الصعيد المحلي(العراقي) .

المطلب الاول: وسائل مواجهة الأثار الاقتصادية للجائحة على الصعيد العالمي.

سنقسم هذا المطلب الى فرعين يبين الاول الجهود الحكومية الدولية لمواجهة الأثار الاقتصادية للجائحة ويوضح في الثاني جهود المنظمات الدولية ذات الطابع المالي في مواجهة تلك الأثار.

الفرع الاول: الجهود الحكومية العالمية.

في محاولة للحدّ من الآثار الاقتصادية السلبية التي تركها فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد العالمي، تبنت حكومات الدول المختلفة جملة من السياسات الاقتصادية التوسعية سواء كانت في شكل منح وقروض، او زيادة الإنفاق الحكومي لتغطية متطلبات الوقاية من الجائحة، وكذلك التوسع في الإعفاءات الضريبية بغية التخفيف عن كاهل المواطنين والشركات والمؤسسات المالية المختلفة ،وتخفيض أسعار الفائدة على القروض والودائع لتنشيط حركة رؤوس الاموال .

وتطبيقاً لما تقدم فقد أعلنت العديد من الحكومات والبنوك المركزية في الدول المتقدمة عن جملة من السياسات التي من شأنها إتاحة السيولة المالية للشركات والأفراد المتضررين بسبب انتشار فيروس كورونا المستجد[xxxix] . فعلى سبيل المثال اطلقت الحكومة البريطانية حزمة مالية قدرها ٣٠ مليار جنية إسترليني بالإضافة إلى ضمان ٨٠ ٪ من أجور العمال العاملين في القطاعات المتضررة من انتشار الفيروس [xl].

اما الولايات المتحدة الأمريكية فقد أعلن الرئيس الامريكي عن "خطة لتحفيز الاقتصاد" بمبلغ قدره تريليون دولار أمريكي، وصرف مبالغ نقدية لمساعدة المواطنين الأمريكيين خلال الفترة التي انتشر فيها الفيروس في امريكا، ثم قام مجلس الاحتياطي الاتحادي الأميركي (البنك المركزي) بخفض أسعار الفائدة بمقدار نصف نقطة مئوية إلى نطاق من ١.٠٠% إلى ١.٢٥% في تحرك عاجل له، في محاولة للحيلولة دون حدوث ركود عالمي بسبب آثار كورونا، مؤكدين إن "أسس الاقتصاد الأميركي ما زالت قوية، لكن الفيروس يشكل مخاطر متصاعدة على النشاط الاقتصادي"[xli].

اما دول منطقة اليورو(اوربا) فأعلنت هي الاخرى عن استعدادها لاتخاذ إجراءات مالية استثنائية لحماية اقتصاد الاتحاد من تأثيرات جائحة كورونا واكدت انها

www.misan-jas.com (Arabic Impact Factor) - 1.1 ISSN (Paper)-1994-697X (Online)-2706-722X

"لن تدخر أي جهد لحماية اقتصادها من مزيد من الأضرار حتى لو وصل الامر الى تعديل القواعد المنظمة للموازنة في الدول الأعضاء بما يتناسب مع النفقات العاجلة في الدول التي تواجه انتشار واسع لفيروس كورونا" [xlii].

وتعد بإيطاليا عضو منطقة اليورو والتي تعاني من معدل دين عام مرتفع للغاية، من اشد الدول تضرراً من فيروس كورونا في أوروبا حتى الان، اذ بلغت نسبة عجز الموازنة٢٠٢٠ ما يقارب ١٠.٤% من إجمالي الناتج المحلي، وذلك في ظل انكماش الاقتصاد وتداعيات الإغلاق لمواجهة تفشي فيروس كورونا، اما نسبة البطالة بين الشباب فقد بلغت٢٨% بسبب الاجراءات الوقائية والحظر الجبري للتجوال، وقد اتخذت إيطاليا إجراءات مالية مختلفة للحد من الاثار الاقتصادية للوباء الذي عصف بها منها مد المواعيد النهائية المحددة لسداد ضرائب الشركات في المجالات المتضررة، ووسعت نطاق تغطية صندوق تكملة الأجور ليقدم دعما لدخل العمالة التي يتم تسريحها [xliii].

وقدمت كوريا دعما على الأجور لصغار التجار ورفعت مبالغ إعانات الرعاية المنزلية وقدمت منح للباحثين عن عمل، اما الصين فقد وألغت مساهمات الضمان الاجتماعي من مؤسسات الأعمال بصفة مؤقتة. وبالنسبة للعمال الذين تم تسريحهم فقد عملت على زيادة تأمينات البطالة الممنوحة لهم مؤقتًا، ومد فترتها، وقامت ايضاً بزيادة الإعانات الممنوحة لشرائح معينة، وخففت من الشروط اللازمة للاستفادة منها خلال فترة الوباء [xliv].

اما على صعيد العالم العربي فقد اطلقت العديد من الدول العربية فور اعلان الصحة العالمية ان "كورونا جائحة عالمية" حزمة من الاجراءات على الصعيد الاقتصادي بقصد مواجهة الأثار الاقتصادية للفيروس على اقتصاداتها، اذ لجأت بعضها كالكويت مثلاً الى انشاء صناديق تمويلية تساهم فيها المصارف التجارية ،اذ بلغت قيمة الصندوق الكويتي قيمة١٠ملايين دينار كويتي [xlv].

اما خلية ادارة الازمة في قطر فقد اعلنت عن اطلاق حزمة من السياسات التحفيزية بقيمة ٢٣مليار دولار فضلاً عن اتخاذ جملة اجراءات اخرى تتمثل بتقديم محفزات مالية للقطاع الخاص بقيمة ٧٥ مليار ريال لدعم القطاع الخاص بالإضافة الى تخصيص ضمانات للبنوك المحلية بقيمة ٣ مليار ريال قطري أي ما يعادل (٨٢٤ مليون دولار) فضلاً عن توجيه الصناديق الحكومية لزيادة استثماراتها في البورصة بمبلغ عشرة مليار ريال قطري وإعفاء السلع الغذائية والطبية من الرسوم الجمركية لمدة ستة أشهر ورفع المخزون الاستراتيجي من السلع الغذائية والطبية [xlvi].

وسارت الأمارات هي الاخرى على ذات النهج واطلقت حزمة تحفيزية بقيمة ٧٧ مليار دولار [xlvii].

اما الحزمة التحفيزية للبحرين فقد بلغت ١.٥مليار دولار لمواجهة تداعيات الفيروس على الاقتصاد البحريني وتشمل هذه الحزمة تغطية رواتب الموظفين البحرينيين والعاملين في القطاعات الخاصة لمدة٣ اشهر، فضلا عن اعفاء الشركات المتوسطة والصغيرة والمحلات التجارية من الضرائب والرسوم الجمركية، وتنوي حكومة البحرين اطلاق حزمة كبرى تصل الى ١١ مليار دولار لمواجهة الاثار المستقبلية للجائحة على اقتصادها المحلي [xlviii].

وعلى ذات المنهج سارت الاردن ومصر اذ اطلقت الاردن مبلغ قدره٥٥٠مليون دينار كجزء من سياستها المتبعة في مواجهة الأثار الطارئة للفيروس، اما حزمة مصر فقد بلغت١٠٠ مليار جنيه مصري لدعم الخطة الشاملة لمواجهة فيروس كورونا والوقاية منه ووجهت اغلب هذه التخصيصات لدعم القطاع الصحي والبنى التحتية فيه كما اعفت الحكومة المصرية بعض الشركات من الضرائب والغرامات المفروضة عليها بسبب عدم التسديد في الوقت المناسب ولمدة تصل الى٦ اشهر [xlix].

الفرع الثاني: جهود المنظمات الدولية والمؤسسات المالية.

بعد الأثار الكبيرة التي تركتها الجائحة على مختلف القطاعات الاقتصادية والمالية، حاول النظام العالمي سواء تمثل بالدول او المنظمات الدولية معالجة هذه الآثار السلبية بنسب متفاوتة، اذ ابدت العديد من المنظمات الدولية تعاونها مع البلدان ذات القدرة المحدودة سواء اكان ذلك على الصعيد المالي او الصحي تجنباً لوقوع كارثة إنسانية. وسنوضح جهود ابرز تلك المنظمات تباعاً.

اولاً: صندوق النقد الدولي: كان صندوق النقد الدولي على أهبة الاستعداد لدعم البلدان المعرضة لخطر الجائحة، حيث وضع الصندوق كامل قدرته الاقراضية في خدمة الدول الاعضاء فيه والمتضررة من فيروس كورونا[l]. اذ تركزت جهود الصندوق على ثلاث مسارات اولها التمويل الطارئ حيث وصلت عدد طلبات التمويل المقدمة من الدول المتضررة الى ١٠٢ دولة

www.misan-jas.com (Arabic Impact Factor) - 1.1 ISSN (Paper)-1994-697X (Online)-2706-722X

وهذا ما دفع الصندوق الى مضاعفة حدود الاستفادة من التسهيلات الائتمانية التي يقدمها، اضافة الى موافقة المجلس التنفيذي للصندوق على تخفيف فوري لأعباء خدمة ديون ٢٥ دولة من خلال" الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون" (CCRT) وذلك في إطار استجابة الصندوق للمساعدة في التصدي لتأثير جائحة كورونا، حيث يوفر هذا الصندوق منح لأفقر البلدان الأعضاء في الصندوق وأكثرها عرضة للتأثر بالجائحة لتغطية التزامات ديونها تجاه الصندوق لفترة مؤقتة ويساعدها على توجيه مواردها المالية المتاحة لدعم جهود القطاع الصحي والطوارئ وغيرها من جهود الإغاثة الضرورية. فضلا عن ذلك فقد اقدم الصندوق على خطوات اخرى بقصد تعزيز السيولة وذلك عن طريق إنشاء خط جديد للسيولة قصيرة الأجل (SLL)لتقوية الأمان المالي العالمي، ويشكل هذا التسهيل دعما مساندا وقابلا للتجديد للبلدان الأعضاء التي تتميز بسياسات وأساسيات اقتصادية قوية للغاية وتحتاج إلى دعم متوسط لميزان المدفوعات على المدى القصير [li].

ثانياً: مجموعة البنك الدولي: اما مجموعة البنك الدولي فقد كشفت عن خطة طوارئ تصل قيمتها الى ١٦٠مليار دولار لغاية عام ٢٠٢١بقصد حماية الاقتصادات من أضرار الجائحة ،وتتنوع المساعدات التي تقدمها المؤسسات التابعة للبنك الدولي بحسب الازمة الصحية او المالية او الاجتماعية التي تواجهها الدول التي تتعامل معها فقد اطلقت المؤسسة الدولية للتنمية قروض ومنح ميسرة للغاية تصل قيمتها الى٥٠ مليار دولار بقصد حماية الفئات الاكثر تضرراً عن طريق توفير الامدادات الصحية والغذائية ومساعدة الشركات غير الرسمية بغية تعزيز قدرتها على مواجهة الصدمات المستقبلية للجائحة [lii].اما الوكالة الدولية لضمان الاستثمار التابعة للبنك الدولي فقد اطلقت تسهيلات مالية بقيمة٦ مليار دولار لدعم المقرضين والمستثمرين في القطاع الخاص لمواجهة اثار الجائحة الاقتصادية [liii].

ثالثا: مجموعة السبع دول الصناعية[liv].

قرر وزراء مالية ومحافظو البنوك المركزية في مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى استخدام كل أدوات السياسة المناسبة لتحقيق نمو قوي ومستدام، ودرء مخاطر انخفاض مستويات النمو العالمي الناجمة عن كورونا السريع الانتشار مؤكدين "أن البنوك المركزية ستواصل الوفاء بمسؤولياتها ودعم استقرار الأسعار والنمو الاقتصادي[lv].

رابعاً: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

توقعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ان انتشار جائحة كورونا بسرعة بين الدول قد يؤدي الى انخفاض نمو الاقتصاد العالمي بنسبة ١.٥ خلال سنة٢٠٢٠ بسبب الاغلاق التام للنشاطات الاقتصادية الذي اتخذته اغلب دول العام كأجراء للتوقي من جائحة كورونا. ودعت المنظمة الحكومات على "التحرك بسرعة وقوة" للتغلب على تفشي المرض واتخاذ تدابير لحماية دخل الفئات الاجتماعية والشركات الضعيفة، وحذرت من أن تفشي فيروس كورونا يزج بالاقتصاد العالمي إلى أسوأ تراجع له منذ الأزمة المالية التي ضربت العالم قبل أكثر من عشر سنوات [lvi].

اما على صعيد الدول العربية وعلى اثر قيام مجلس الاحتياط الفيدرالي بخفض الفائدة فقد لعبت المنظمات والمؤسسات النقدية العربية دوراً كبيراً في مواجهة الأثار السلبية لجائحة كورونا على الاقتصاد اذ اعلن بنك الكويت المركزي عن تخفيض سعر الخصم بواقع نقطة مئوية بحيث انخفض سعر الخصم في البنك من ٢.٧٥ الى ١.٥ وهو السعر الادنى في تاريخ البنك الكويتي واعلن البنك ان الهدف من هذا التخفيض هو تخفيض كلفة الاقتراض لجميع الافراد والمؤسسات الاقتصادية من جهة ولتوفير بيئة داعمة للاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي من جهة اخرى [lvii].

"اما مصرف قطر المركزي فقد خفض سعر الفائدة على الايداع بسنبة ٥٠ نقطة اذ انخفضت من ١.٥% الى ١%، فضلا عن خفض نسبة الفائدة على التسهيلات الممنوحة للمصارف التجارية بمقدار ١٠٠ نقطة اذ انتقلت من سعر فائدة ٣.٥ الى ٢.٥ بقصد توفير السيولة المادية للمؤسسات بأقل نسبة من الفائدة"[lviii].

وعلى ذات النهج سار كل من البنك المركزي الاردني[lix] والمصري[lx] والبحريني[lxi] ،اذ خفض البنك المركزي الاردني سعر الفائدة النقدية بمقدار ١٠٠ نقطة اساس، اما البنك المصري فقد خفضها بنسبة٣٠٠ نقطة اساس اما البنك البحريني فقد خفضها بنسبة ٧٥ نقطة اساس على شهادات الايداع والتسهيلات الائتمانية الممنوحة الى مصارف قطاع التجزئة.

المطلب الثاني: وسائل مواجهة الأثار الاقتصادية للجائحة على الصعيد العراقي.

بما ان الأثار الاقتصادية تنشأ بصفة خاصة عن وقوع صدمات حادة في قطاعات محددة، سيتعين على صناع السياسات تنفيذ إجراءات جوهرية موجهة على مستوى المالية العامة والسياسة النقدية، لمساعدة الأسر ومنشآت الأعمال المتضررة، وبغية الاحاطة بالسياسات المتبعة

www.misan-jas.com (Arabic Impact Factor) - 1.1 ISSN (Paper)-1994-697X (Online)-2706-722X

من قبل الحكومة العراقية والمؤسسات النقدية(البنوك والمصارف) لمواجهة الأثار السلبية للجائحة على الاقتصاد العراقي سنقسم هذا المطلب الى فرعين مستقلين.

الفرع الاول: جهود الحكومة العراقية.

سنوضح في هذا الفرع الاجراءات الحكومية الرسمية المتخذة لمواجهة الأثار الاقتصادية للجائحة والسيطرة على اثارها في نقاط متسلسلة.

اولا: مقررات اللجنة العليا للصحة والسلامة الوطنية[lxii].

كما هو معروف ان العراق يعاني اقتصادياً من تحديّات خطيرة على مستوى ضعف التنمية الاقتصادية وهبوط أسعار النفط وتزايد نسبة الديون الداخلية والخارجية في ظل عجز كبير وواضح في موازنة عام ٢٠٢٠ التي لم تقدم للبرلمان لغاية اليوم لغرض اقراها وفي ضل هذا الوضع المالي المأساوي الذي يعيشه العراق منذ بدأ عام ٢٠٢٠ اتخذت خلية الازمة الحكومية جملة من الإجراءات في محاولة منها لترقيع الوضع الاقتصادي السيء الذي يعيشه الاقتصاد والمواطن العراقي على حد السواء ،ومن جملة التوصيات التي خرجت بها خلية الأزمة هي "التأكيد على إطلاق منحة عاجلة، والدعوة الى عدم استيفاء أجور الكهرباء للمواطنين العام الحالي، ودعوة الحكومة الى انشاء حساب للتكافل الاجتماعي يشمل النواب والوزراء وجميع الدرجات الخاصة"[lxiii].

وطالبت الحكومة "بإطلاق كل الاعفاءات المتاحة لاستيراد المواد الغذائية والزراعية لسد الاحتياج الكامل للمواطن، وإعفاء الشركات والفلاحين والمزارعين المتعاقدين لعام ٢٠٢٠ وفق القوانين كلها من بدلات الإيجار، فضلاً عن تأجيل سداد القروض والمبالغ المستحقة بحق المقترضين من المصرف الزراعي"[lxiv].

كذلك الايعاز بتشكيل لجنة برئاسة وزير التخطيط لمعالجة انعكاسات الازمة المالية والصحية على الاقتصاد والمواطن العراقي، وكذلك تشكيل لجنة في رئاسة الوزراء تتكفل بأعداد الخطط والدراسات الكفيلة لدعم العاملين في القطاع الخاص[lxv].

ونرى بدورنا ان لإجراءات التي تم اتخاذها يمكن وصفها بأنها اجراءات ترقيعيه، والمنحة التي تقدر ب(٢٥&) لكل مواطن عراقي بشروطها التعجيزية لا تكفي ولا تحل المشكلة كونها تدفع مرة واحدة في ضل استمرار الاثار السلبية للفيروس على الاقتصاد العراقي عامة والعوائل المتعففة خاصة، فضلاً عن ان الحكومة وكأنها تدعوا نفسها الى اتخاذ اجراءات او تشكيل لجان لمعالجة الوضع الاقتصادي الذي يعيشه المواطن العراقي أبان الجائحة وكان الاجدر بها اتخاذ الاجراءات الاتية :.

١. التزام وزارة التجارة بتقديم حصة تموينية متنوعة ومتكاملة لغرض تغطية احتياجات العوائل العراقية خاصة المتعففة منها.
٢. التزام وزارة العمل والشؤون الاجتماعية برصد مبالغ مالية على شكل "منح" تغطي احتياجات تلك العوائل وبالسرعة الممكنة لان الاوضاع الاقتصادية الضعيفة قد تدفع بالفرد الى طريق الجريمة ومنها حالات السرقة والانتحار التي اصبحت على رأس الاخبار العراقية في الفترة الاخيرة.
٣. التزام الحكومة بتسهيل عمليات ادخال المواد الغذائية والصحية للمواطنين ودعم المنتج المحلي خلال هذه الفترة اذ ان هذا الاجراء سيوفر عليها مبالغ طائلة تصرف على استيراد مواد استهلاكية وغذائية من الخارج .
٤. التزام الحكومة العراقية بدفع رواتب الموظفين في الوقت المحدد فكما هو معروف ان الرواتب من العوامل الرئيسية التي تبنى عليها حركة السوق المحلية وبالتالي فان تأخير الرواتب ترك اثارا سلبية على الطلب الكلي الذي يبدأ يتراجع بصورة كبيرة في السوق المحلية.

ثانيا: قانون الاقتراض الداخلي والخارجي.

اقر مجلس النواب العراقي قانون الاقتراض المحلي والخارجي لتمويل العجز المالي رقم (٥) لسنة ٢٠٢٠ وجاء في الاسباب الموجبة لتشريعه انه أقر بسبب تأخر ارسال موازنة ٢٠٢٠ وانتشار جائحة كورونا في العالم والتراجع الكبير الحاصل في اسعار النفط اصبحت الحكومة العراقية تواجه صعوبة في تمويل الانفاق العام ومن اجل مواجهة تلك الصعوبات المالية شُرع هذا القانون .

وقد خول القانون اعلاه وزير المالية صلاحية الاقتراض محلياً وخارجياً من خلال اصدار حوالات الخزينة والقروض والسندات المحلية وكذلك منحه مكنه الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية والبنوك الاجنبية لتمويل النفقات العامة على ان تخصص نسبة ١٥% من كافة القروض لتصرف على المشاريع الاستثمارية وتنمية الاقاليم، مع التأكيد على ان لا يزيد سقف

www.misan-jas.com (Arabic Impact Factor) - 1.1 ISSN (Paper)-1994-697X (Online)-2706-722X

الاقتراض عن ٥ مليار دولار من الاقتراض الخارجي و١٥ ترليون دولار من الاقتراض المحلي [lxvi].

ويمكن القول ان القانون اعلاه هو احد افضل الحلول السيئة التي لجأت اليها الحكومة العراقية لتجاوز الازمة المالية التي ولدتها جائحة كورونا وانخفاض اسعار النفط خاصة وان غالبية المختصين يفضلون القرض الداخلي على الخارجي لجملة اسباب بالنتيجة حيث يعد الاقتراض الداخلي أقل كلفة من الاقتراض الخارجي لأنه يعود بالفائدة على الاقتصاد المحلي وتشجيع رأس المال المحلي، وأن كانت المسألة لا تخلو من بعض المحاذير تتمثل اولها بمزاحمة القطاع الخاص على الأموال المتاحة للإقراض، وثانيها أن البنوك ستفضل الحكومة كمقترض مضمون قليل المخاطر على القطاع الخاص، ما يعني تحول سياسة التمويل المصرفي إلى سياسة انتقائية، أما ثالث هذه المحاذير فهي قلة عرض التمويل في مواجهة طلب حكومي متوقع أن يكون كبيرا على الأموال المتاحة للإقراض، وبالتالي خلق وضع انكماشي، سيدفع البنوك إلى رفع أسعار الفائدة على الأموال المقترضة للقطاع الخاص يدعمه توفر مقترض قوي بحجم الحكومة [lxvii].

ولم تكتفي الحكومة العراقية بقانون الاقتراض اعلاه بل عمدت الى تقديم مشروع قانون تمويل العجز المالي الى البرلمان بعد ان سحبت مشروع قانون موازنة ٢٠٢٠ من البرلمان لتجاوز نسبة العجز فيها ٧٠%، ويتضمن مشروع قانون تمويل العجز المالي حاجة الحكومة الى اقتراض ٤١ ترليون دينار لكي تتمكن الحكومة من دفع رواتب الموظفين للأشهر الاربع الاخيرة المتبقية من سنة ٢٠٢٠ بالإضافة الى تمكينها من الوفاء ببعض التزاماتها المالية .

وبالفعل صوت مجلس النواب العراقي على قانون تمويل العجز المالي بعد ان عمد الى تخفيض قيمة المبالغ المقترضة والتي يمنح وزير المالية صلاحية اقتراضها محليا او خارجيا الى ١٢ ترليون دينار بدلا من ٤١ ترليون دينار على ان تخصص ٢٠% منها للمشاريع الاستثمارية[lxviii].

نرى بدورنا ان الحكومات العراقية المتعاقبة وكأنها مصابة بفوبيا الاقتراض فلا حلول لديها لتجاوز أي ازمة مالية تمر بالبلاد سوى اثقال كاهل الدولة بالقروض الداخلية والخارجية حتى وصل الامر بصندوق النقد الدولي الى رفض طلبات العراق بمنحه قروض لدفع رواتب الموظفين اذ ان الصندوق لا يمنح القروض الا لتمويل المشروعات الاستثمارية وان عملية دفع الرواتب هي من صميم عمل الحكومات التي يجب ان تتخذ الخطوات والحلول اللازمة لضمان توفيرها على مدار السنة المالية .

الفرع الثاني: جهود المؤسسات النقدية العراقية.

لغرض مواجهة اثار هذه الجائحة فأن المؤسسات النقدية ممثلة بالبنوك المركزية ينبغي ان تبقى مستعدة دائما لتقديم سيولة وفيرة للبنوك والشركات المالية غير المصرفية سيما تلك التي تمنح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقصد استمرارها في اعمالها، لذلك سعت البنوك المركزية الى أن تقديم ضمانات ائتمانية موقتة وموجهة لتلبية احتياجات هذه المؤسسات إلى السيولة على المدى القصير، و بهدف دعم جهود الحكومة العراقية ووزارة الصحة العراقية في مكافحة جائحة كورونا فقد اتخذ البنك المركزي العراقي جملة اجراءات لعل اهمها:

اولاً: صندوق مكافحة وباء كورونا.

أنشأ البنك المركزي العراقي صندوقاً لجمع التبرعات من المؤسسات المالية تحت مسمى "صندوق مكافحة وباء كورونا" حيث تمكن البنك من جمع ما يقارب (٤٤مليار دينار عراقي) توظف تلك الاموال لأغراض سد النقص بأجهزة التنفس الاصطناعي ولأغراض مكافحة الوباء بصورة عامة، وتجدر الاشارة الى ان(٥٢) مصرف عراقي ساهمت بجمع رأس مال الصندوق اعلاه لعل اهمها مساهمة البنك المركزي العراقي التي بلغت ٣٠ مليون دينار والمصرف العراقي للتجارة الذي ساهم ب٥ مليون دولار و٢ مليون دولار من مصرف الرافدين اما مصرف الرشيد فبلغت نسبه قيمه مساهمته ١ مليون دولار ،وتوزعت المبالغ المتبقية بين العديد من المصارف الاخرى [lxix].

ثانياً: تأجيل استيفاء الاقساط.

من ضمن السياسات المتبعة من قبل البنك المركزي العراقي لمواجهة الاثار الاقتصادية لجائحة كورونا هي سياسة تأجيل استيفاء الاقساط ووقف إقرار الفوائد ومدفوعات السندات من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتبني آليات لدعم الائتمان والسيولة المصرفية، حيث اعلن البنك تأجيل استيفاء الأقساط المترتبة على المستفيدين من مبادراته الخاصة بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لمدة ثلاثة أشهر ويشمل ذلك التأجيل قروض المصرف العقاري وصندوق الإسكان الممولة من البنك المركزي فضلاً عن عدم ترتب أية زيادة بالفوائد نتيجة هذا التأجيل، كما شجع

www.misan-jas.com (Arabic Impact Factor) - 1.1 ISSN (Paper)-1994-697X (Online)-2706-722X

المصرف المركزي على استخدام المدفوعات الإلكترونية لاحتواء انتقال الفيروس [lxx].

ثالثاً: المنح والقروض.

القت جائحة كورونا اثارها السلبية على القطاع الاقتصادي والمالي بصورة لا تقل حدةً عن اثرها في الجانب الصحي مما اثر على مالية الافراد والشركات على حد السواء وهذا ما دعا البنك المركزي العراقي الى اطلاق قروضاً بقيمة خمسة مليارات دولار تخصص أربعة منها للمصارف القطاعية وهي المصرف الصناعي والزراعي والعقاري وصندوق الإسكان، ومليار للمصارف الخاصة لدعم المشاريع المتوسطة والصغيرة المتضررة من الجائحة بالإضافة الى قيام المصرف بدعوة وزارة المالية إلى تأجيل استيفاء قروض الأفراد لحين استقرار الوضع المالي فضلاً عن اتخاذ البنك إجراءات معينة لدعم المصارف الخاصة اثناء الازمة، مقابل دعوتها لتأجيل سداد القروض [lxxi].

ونرى بدورنا ان تلك الإجراءات لا تتعدى كونها إجراءات اضطرارية قد تساعد في التخفيف بشكل طفيف من حدة الأزمة المالية لبعض الفئات المشمولة بها لأنها ستخفف عن كاهل المقترضين بعض الشيء ومنحهم اطار زمني للتسديد، الا انها ستتسبب بالمقابل بتعسر في النظام المصرفي بشكل عام.

الخاتمة

نختتم البحث بجملة من النقاط المضيئة التي توصلنا اليها من خلال الغوص في تفاصيل الموضوع والتي نأمل ان تكون مفيدة على الصعيد العلمي والعملي.

اولاً: النتائج.

١. لاحظنا خلال البحث ان الأثار الاقتصادية لجائحة "كورونا" عديدة وعميقة، بسبب التراجع المتوقع في معدلات نمو الاقتصاد العالمي كنتيجة لتضرر قطاعات اولها جانب العرض بسبب تعطل الإنتاج نتيجة لارتفاع الإصابات بالفيروس والتشدد في إجراءات احتوائه، وثانيها تأثر جانب الطلب عالمياً وخصوصاً في قطاع السياحة والصناعة والترفيه نتيجة لتفشي الجائحة عالمياً وانتقالها عبر حدود اغلب الدول .

٢. وجدنا ان موقف اغلب الدول العربية جاء مماثلاً لموقف الدول الاوربية من حيث اتباع السياسات التحفيزية المتمثلة بحزم الدعم المالي لهذه الدول عن طريق مصارفها المركزية أو من خلال إنشاء صناديق تمويلية وحسابات خاصة لهذا الغرض بمشاركة مجموعة من المصارف التجارية. كما تم تعزيز هذه الاجراءات من خلال جولات الخفض في أسعار الفائدة النقدية التي أعلنتها المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. ومنح تسهيلات مصرفية لعملائها مع التركيز على الشركات الصغيرة والمتوسطة .

٣. لاحظنا من خلال مدار البحث إن الاقتصاد العراقي متأثر بالاقتصاد العالمي أكثر مما يؤثر فيه نظراً لطبيعة الاقتصاد العراقي الهشة وغير المرنة بحكم اعتماده على النفط بشكل كبير.

٤. وضحنا من خلال البحث ان اجراءات الحكومة العراقية يمكن وصفها بأنها "اجراءات ترقيعيه غير حقيقية" اضافة الى افتقارها الى سياسة واضحة متكاملة الاجراءات إزاء الأزمة الحالية، فضلاً عن انعكاس الأزمات السياسية والصحية على موازنة عام ٢٠٢٠ التي تم سحبها من قبل الحكومة العراقية بعد تقديمها لمجلس النواب لتجاوز سقف العجز نسبة ٧٠% واستبدالها بقوانين تمويل العجز المالي .

٥. ان الوضع المالي في العراق ينذر بأزمة اقتصادية سيكون الشعب العراقي الخاسر الأكبر فيها فانخفاض أسعار النفط نتيجة تراجع الطلب العالمي وانتشار فايروس كورونا وعدم استقرار الوضع السياسي بالبلد، يوحي بأن ازمة اقتصادية حقيقية تلوح بالأفق ولعل رفض صندوق النقد الدولي منح العراق قروض هو اول دلائل هذه الازمة اذ سيظل الاقتصاد العراقي تحت رحمة سعر برميل النفط مالم تتخذ إجراءات عاجلة وسياسات اقتصادية فعالة وعقلانية لمواجه انخفاض أسعار النفط، وقد تلجأ الحكومة الى اتخاذ إجراءات تقشفية حادة ستكون لها اثار سلبية طويلة الأمد على الاقتصاد .

ثانياً: التوصيات

١. ندعوا الجهات ذات العلاقة(السلطتين التنفيذية والتشريعية) الى العمل على تقوية الاقتصاد العراقي لمغادرة الهشاشة باتجاه القوة والمرونة في التكيّف مع الأزمات التي تضرب الاقتصاد العالمي وليكون مؤثراً أكثراً مما يكون متأثراً حتى لو كان مندمجاً في الاقتصاد الدولي.

www.misan-jas.com (Arabic Impact Factor) - 1.1 ISSN (Paper)-1994-697X (Online)-2706-722X

٢. نهيب بالحكومة العراقية العمل على رفد القطاع الصحي بالمستلزمات الاساسية للسيطرة على المرض بشكل يُجنب الاقتصاد العراقي مخاطر الوباء القاسية .

٣. نظراً للأثار السلبية الكبيرة المترتبة على القروض ندعوا الحكومة الى تقليل الاعتماد على الاقتراض كوسيلة لتغطية النفقات التشغيلية ووضع السياسات والخطط الكفيلة بتطوير ودعم القطاع الزراعي والصناعي للنهوض بالوقع الاقتصادي العراقي والابتعاد عن سياسة اغراق العراق بالديون الداخلية والخارجية .

٤. نوصي بتقوية الجانب التقني والتكنلوجي في دوائر الدولة كافة اذ ان ضعف العالم الافتراضي (الالكتروني) على المستوى الرسمي وغير الرسمي جعل العراق غير قادر على نقل النشاطات الإدارية والاقتصادية والخدمية من العالم الواقعي إلى العالم الافتراضي من أجل التعويض أو على أقل تقدير التخفيف من حِدّة ذلك الشلل الذي أصاب الحياة خلال فترة الحظر الوقائي الشامل للتجوال .

٥. دعوة الحكومة العراقية الجديدة الى الاسراع بإقرار الموازنة العامة لعام ٢٠٢١ لتسيير امور الدولة وتمكينها من وضع الخطط الكفيلة لمواجهة هذا الوباء العالمي.

٦. نهيب بالحكومة العراقية الى الالتزام بواجباتها تجاه مواطنيها من ذوي الدخول المحدودة والماكثين تحت خط الفقر، وعدم اعتمادها على المساعدات المقدمة من المواطنين استنادا لمبدأ التكافل الاجتماعي .

٧. ان التدابير الحقيقية التي يجب على الحكومة اتخاذها هذه الفترة تجاه المواطنين تتجسد بالاعفاء من الضرائب واجور الكهرباء ومدخلات الإنتاج للتقليل من تكاليف الإنتاج، فضلاً عن تعزيز مفردات البطاقة التموينية وسرعة العمل في شمول اكبر الفئات بالضمان الاجتماعي للفقراء وأصحاب الدخل المحدود .

الهوامش

[i] سيتورات غليمكان ،الخبير النفطي في مركز CFRO، تصريح منشور على الموقع الالكتروني الاتي https://www.bbc.com/arabic/business-٥٢٣٦٢٥٠١

[٢] اثر كورونا على اسعار النفط حاد ومؤقت ،مقال منشور على الموقع الالكتروني لمركز دراسات https://alwatannews.net/article/٨٧٣٤٧٢/Business

[٣] التقرير الشهري لمنظمة اوبك/شهر مارس/ متاح على الموقع الالكتروني https://sa.investing.com/economic-calendar/opec-monthly-report.

[٤] تصريح مدير البنك المركزي الامريكي، متاح على الموقع الالكتروني الاتي: https://www.federalreserve.gov/newsevents/pressreleases.htm

[٥] اثر اندلاع كورونا الحاد على الآفاق الاقتصادية، متاح على الموقع http://www.oecd.org/economic-outloo

[٦] صندوق النقد الدولي، بيان اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية حول فيروس كورونا، متاح على الرابط أدناه https://www.imf.org/ar/News/Articles/٢٠٢٠/٠٣/٠٤/pr٢٠٨٠-statement-by-the-international-monetary-and-financial-committee-on-the-coronaviru

[٧] أ.مرام تيسير الفرا، تأثيرات أزمة فيروس كورونا على أداء الاقتصاد العالمي وعلى أداء مؤسسات ضمان الودائع حول العالم، بحث منشور على موقع المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية السياسية،٢٠٢٠،ص٣.

[٨] د.محمد سعيد احمد بني عايش، الاردن والعالم وفيروس كورونا المستجد، دار الكتاب الثقافي، عمان-الاردن،ص٢٠٢٠،٢٠١٣.

[٩] World Tourism Organization. Tourism and Coronavirus disease (Covid-١٩), March ١٧th, ٢٠٢٠ (accessed on March ٢٢nd, ٢٠٢٠). https://www.unwto.org/tourism-covid-١٩-coronavirus

[١٠] الموقع الرسمي لوزارة التجارة الصينية http://english.mofcom.gov.cn/column/contactus.shtml

[١١] https://unctad.org/en/Pages/Home.aspx

www.misan-jas.com (Arabic Impact Factor) - 1.1 ISSN (Paper)-1994-697X (Online)-2706-722X

[12] سعود جايد العامري، المالية الدولية،نظرية وتطبيق،دار زهران للطباعة والنشر والتوزيع، عمان ،٢٠٠٥،ص٧٩.

[13] www.ftserussell.com/index/spotlight/ftse-uk-index-series(الموقع.) الرسمي لمؤشر FEST

[14] اثر انتشار الفيروس على القطاعات في المملكة العربية السعودية، تقرير منشور على الموقع الالكتروني الاتي https://argaamplus.s٣.amazonaws.com

[15] بورصات الخليج ومصر تنهار بسبب مخاوف انتشار المرض القاتل، مقال منشور على الموقع الالكتروني https://www.bbc.com

[16] د.اكرم كرمول، تطور القطاعات الاقتصادية والاستثمارية عبر تأريخ الاردن، دار فلاح للنشر والتوزيع ،عمان،٢٠٠٨،ص.٧٦

[17] Clemens Breisinger ،Mariam Raouf ، ECONOMIC IMPACT OF COVID-١٩ ON TOURISM AND REMITTANCES: INSIGHTS FROM EGYPT،April , ٢٠٢٠.p٢١

[18] تقرير منشور على الموقع الرسمي لمنظمة السياحة العالمية https://www.dw.com/ar

[19] Nashirah Abu Bakar، Effect of Coronavirus disease (COVID-١٩) to tourism industry،University of Utara Malaysia٢٠٢٠.

[20] طالب حسن موسى، قانون التجارة الدولية، الطبعة ٦، دار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان،٢٠١٧، ص.٥٤

[21] Lukasz Gruszczynski The Covid-١٩ Pandemic and International Trade: Temporary Turbulence or Paradigm Shift،Kozminski University،Vol ١١،April٢٠٢٠،p٣٤٢.

[22] Dr. Mario Arturo Ruiz Estrada،Evangelos Koutronas،The Economic and Financial Impact of COVID-١٩ Pandemic،West Virginia University،٢٠٢٠،p٤.

[23] تصريح سيليا بازارباسيوغلو نائب رئيس مجموعة البنك الدولي لشؤون النمو المنصف والتمويل والمؤسسات، متاح على الموقع الرسمي للبنك https://www.albankaldawli.org ،اخر زيارة للموقع ٢٠٢٠/٩/٢٩.

[24] الابعاد الحقوقية في الاستجابة لفيروس كورونا، مقال منشور على الموقع الالكتروني الاتي https://www.hrw.org/ar/news/٢٠٢٠/٠٣/١٩/٣٣٩٦٥٤

[25] Bablu Kumar Dhar ،Impact of COVID-١٩ on Chinese Economy،Vol ٩،issue٤، Yantai University،p٢٢.

[26] محمد ابن مسلم ،التجارة الخارجية واطوار التمويل الدولي المعاصر(دراسة خاصة بالعلاقات الاقتصادية الدولية لدول مجلس التعاون الخليجية)، دار حافظ للنشر والتوزيع ،٢٠١١،ص.٢١٨

[27] د.لطيف علي عبود، تحديد عائدات العراق النفطية ومدى اختلافها مع الدخل الريعي للمدة من١٩٣٦-٢٠١٦، بحث منشور في مجلة ميسان للدراسات الاكاديمية ،العدد٣٣، ٢٠١٨،ص.١٨٨

[28] التقرير الاقتصادي السنوي /البنك المركزي العراقي ، منشور على الموقع الرسمي للبنك،٢٠١٩.

[29] كورونا والاقتصاد العراقي والعالمي، مقال متاح على الموقع الالكتروني https://annabaa.org/arabic/economicarticles

[30] كيف عصفت جائحة كورونا بأسعار النفط/الأثار على الدول العربية والاقتصاد العالمي ،المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،https://www.dohainstitute.or.

[31] حسب الاحصائيات المنشورة على موقع https://tankertrackers.com/ا

[32] لمادة ٢ من قانون الاقتراض المحلي والخارجي لتمويل العجز المالي لعام ٢٠٢٠.منشور في جريدة الوقائع العراقية في العدد.

[33] الموقع الرسمي لوزارة الصحة العراقية https://moh.gov.iq/ اخر زيارة للموقع بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٢٠.

[34] د.عدنان الخياط، دراسة في تأثير انخفاض اسعار النفط على الرواتب في موازنة العراق ٢٠٢٠، منشورة في مركز الدراسات الاستراتيجية

[35] قرارات اللجنة العليا للصحة والسلامة الوطنية بتاريخ ٢٠٢٠/٣/١٤ منشورة على الموقع الرسمي لها https://gds.gov.iq/ar

www.misan-jas.com (Arabic Impact Factor) - 1.1 ISSN (Paper)-1994-697X (Online)-2706-722X

[٣٦]قرارات اللجنة العليا للصحة والسلامة الوطنية بتاريخ ٢٠٢٠/٤/٢ منشورة على الموقع الرسمي لها https://gds.gov.iq/ar

[٣٧]Gemma Tetlow, Thomas Pope and Grant Dalton, Coronavirus and unemployment, The importance of government policy: a five nation comparison,May ٢٠٢٠,p١٧.

[٣٨]وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء،مؤشرات التشغيل والبطالة متاح على الموقع الرسمي http://cosit.gov.iq/ar

[٣٩]International Monetary Fund. IMF Makes Available $٥٠ Billion to Help Address Coronavirus, March ٤,٢٠٢٠ (accessed March ٢١st, ٢٠٢٠). https://www.imf.org/en/News/Articles/

[٤٠]Government of the UK, Bank of England (٢٠٢٠). Available at: https://www.bankofengland.co.uk/news/٢٠٢٠/march/the-covid-corporate-financing-facility>

[٤١]Federal Reserve System (٢٠٢٠). Available at: https://www.federalreserve.gov/newsevents/pressreleases.htm.>

[٤٢]European Central Bank (٢٠٢٠), "Our response to the coronavirus emergency". Available at: https://www.ecb.europa.eu/home/html/index.en.html.

[٤٣]Maria Demertzis, André Sapir, Simone Tagliapietra ,and other, An effective economic response to the Coronavirus in Europe, Policy Contribution, issue ٦, ٢٠٢٠,p٤.

[٤٤]Richard Baldwin and Beatrice Weder di Mauro, Economics in the Time of COVID-١٩, CEPR Press A VoxEU.org Book,٢٠٢٠,p ٢٠-٢١.

[٤٥]تم انشاء صندوق المساهمات المؤقت لمواجهة كورونا وفق قرار مجلس الوزراء الكويتي بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٢٣ https://coronafund.cmgs.gov.kw

[٤٦]مؤيد قاسم السمارة وعبد الكريم القادري، اجراءات امتصاص صدمة كوفيد ١٩ الاقتصادية في قطر، دراسة منشورة على موقع الجزيرة للدراسات٢٠٢٠ اخر زيارة للموقع بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/١٠https://studies.aljazeera.net/ar،

[٤٧]البوابة الرسمية لحكومة الامارات العربية المتحدة https://u.ae/error-pages/٤٠٤?item=٪٢finformation-and-servicsupport-of-dubai-government

[٤٨]د.الوليد احمد طلحة، الأثار الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية، صندوق النقد العربي،٢٠٢٠،ص٢٧.

[٤٩]د.الوليد احمد طلحة،المصدر نفسه،ص٣٠.

[٥٠]تصريحات مديرة صندوق النقد الدولي كريستالينا جورجييفا منشورة على الموقع الالكتروني /.https://www.skynewsarabia

[٥١]اجراءات صندوق النقد الدولي في مواجهة جائحة كورونا منشور على الموقع الرسمي للصندوق https://www.imf.org/ar/About/FAQ/imf-response-to-covid-١٩

[٥٢]مقال منشور على الموقع الالكتروني https://www.albankaldawli.org/ar/news

[٥٣]الموقع الرسمي لمجموعة البنك الدولي https://www.albankaldawli.org

[٥٤]السبع دول الأعضاء هي الدول الرائدة ذات G٧. الاقتصادات المتقدمة، والتي شكلت مجموعة تسمي أعضاء تلك المجموعة هي: المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، اليابان، فرنسا، كندا وإيطاليا. رؤساء هذه الدول يجتمعون على حل الأسئلة المتكررة بشأن السياسة الاقتصادية الدولية .

[٥٥]بيان مشترك صادر عن قادة المجموعة منشور على الموقع الالكتروني/https://www.alroeya.com

[٥٦]تصريح الامين العام للمنظمة السيد انخيل غوريو متاح على الموقع الالكتروني https://www.oecd.org/

[٥٧]السياسات المتبعة لمواجهة جائحة كورونا، البنك المركزي الكويتي ،متاح على الموقع الالكتروني للبنك ، https://www.cbk.gov.kw/ar.

[٥٨]السياسات المتبعة لمواجهة جائحة كورونا، مصرف قطر المركزي ،متاح على الموقع الالكتروني للمصرف http://www.qcb.gov.qa.

[٥٩]السياسات المتبعة لمواجهة جائحة كورونا، البنك المركزي الاردني، متاح على الموقع الالكتروني للبنك http://www.cbj.gov.jo.

www.misan-jas.com (Arabic Impact Factor) - 1.1 ISSN (Paper)-1994-697X (Online)-2706-722X

[٦٠]السياسات المتبعة لمواجهة جائحة كورونا، البنك المركزي المصري، متاح على الموقع الالكتروني للبنك https://www.cbe.org.eg.

[٦١]السياسات المتبعة لمواجهة جائحة كورونا، مصرف البحرين المركزي ،متاح على الموقع الالكتروني للمصرف https://www.cbb.gov.bh.

[٦٢]اقر مجلس الوزراء العراقي في جلسته المنعقدة في ٢٦ اذار ٢٠٢٠ تشكيل لجنة عليا للصحة والسلامة الوطنية واعتبارها الجهة العليا المعنية بمكافحة انتشار فيروس كورونا المستجد في العراق، برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية عدد من الوزراء ابرزهم وزير الصحة والمالية والتعليم والتربية والتخطيط والأمين العام لمجلس الوزراء ومحافظ البنك المركزي العراقي ومستشار الأمن الوطني ومدير هيئة المنافذ الحدودية والامين العام لشبكة الاعلام العراقي وعدد اخر من المسؤولين.

٦٣مقررات اللجنة العليا للصحة والسلامة الوطنية منشور على الموقع الالكتروني للخلية https://gds.gov.iq/ar/tag

[٦٤]مقررات اللجنة العليا للصحة والسلامة الوطنية منشور على الموقع الالكتروني للخلية https://gds.gov.iq/ar/tag

٦٥مقررات اللجنة العليا للصحة والسلامة الوطنية منشور على الموقع الالكتروني للخلية https://gds.gov.iq/ar/tag

[٦٦]المادة الاولى من قانون الاقتراض المحلي والخارجي لتمويل العجز المالي رقم (٥) لسنة ٢٠٢٠.

[٦٧]د.اسعد كاظم شبيب ،قراءة في قانون الاقتراض المحلي والخارجي، مقال منشور على الموقع الالكتروني لشبكة النبأ المعلوماتية،٢٠٢٠، اخر زيارة للموقع بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٢٠، https://annabaa.or

[٦٨] المادة ٣ من قانون تمويل العجز المالي لعام ٢٠٢٠.

[٦٩] بيان البنك المركزي العراقي الصادر بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٢٤ منشور على الموقع الرسمي للبنك https://www.cbi.iq/

[٧٠]السياسات المتبعة لمواجهة جائحة كورونا، البنك المركزي العراقي ،متاح على الموقع الالكتروني للبنك https://cbi.iq.

[٧١] قرار البنك المركزي العراقي الصادر بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٢٠ متاح على الموقع الالكتروني للبنك https://cbi.iq.

المصادر

الكتب.

١-اكرم كرمول، تطور القطاعات الاقتصادية والاستثمارية عبر تأريخ الاردن، دار فلاح للنشر والتوزيع ،عمان،٢٠٠٨.

٢-محمد ابن مسلم ،التجارة الخارجية واطوار التمويل الدولي المعاصر(دراسة خاصة بالعلاقات الاقتصادية الدولية لدول مجلس التعاون الخليجية)، دار حافظ للنشر والتوزيع ،٢٠١١.

٣-سعود جايد العامري، المالية الدولية،نظرية وتطبيق،دار زهران للطباعة والنشر والتوزيع، عمان ،٢٠٠٥.

٤-محمد سعيد احمد بني عايش، الاردن والعالم وفيروس كورونا المستجد، دار الكتاب الثقافي، عمان-الاردن،٢٠١٣.

ثانياً: البحوث والمقالات.

١-اثر كورونا على اسعار النفط حاد ومؤقت ،مقال منشور على الموقع الالكتروني لمركز دراسات https://alwatannews.net/article/٨٧٣٤٧٢/Business

٢-التقرير الشهري لمنظمة اوبك/شهر مارس/ منشور على الموقع الالكتروني https://sa.investing.com/economic-calendar/opec-monthly-report

٣-اثر اندلاع كورونا الحاد على الآفاق الاقتصادية، متاح على الموقع-http://www.oecd.org/economic outloo

٤-صندوق النقد الدولي، بيان اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية حول فيروس كورونا، متاح على الرابط أدناه https://www.imf.org/ar/News/Articles/٢٠٢٠/٠٣/٠٤/pr٢٠٨٠-statement-by-the-international-monetary-and-financial-committee-on-the-coronaviru

٥-مقال منشور على الموقع الالكتروني الاتي https://www.dw.com/ar

٦-مقال منشور على الموقع الالكتروني الاتي https://arb.majalla.com/

٧-كورونا والاقتصاد العراقي والعالمي، مقال متاح على الموقع

الالكتروني
https://annabaa.org/arabic/economicarticles
٨-كورونا والاقتصاد العراقي والعالمي، مقال متاح على الموقع
الالكتروني
https://annabaa.org/arabic/economicarticles
٩-عدنان الخياط، دراسة في تأثير انخفاض اسعار النفط على الرواتب في موازنة العراق ٢٠٢٠، منشورة في مركز الدراسات الاستراتيجية ،ص.٣
١٠-د.لطيف علي عبود، تحديد عائدات العراق النفطية ومدى اختلافها مع الدخل الريعي للمدة من١٩٣٦-٢٠١٦، بحث منشور في مجلة ميسان للدراسات الاكاديمية ،العدد٣٣، ٢٠١٨،ص١٨٨.
١١-وليد احمد طلحة، الأثار الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية، صندوق النقد العربي، ٢٠٢٠.
١٢-مقال منشور على الموقع الالكتروني
https://www.albankaldawli.org/ar/news
١٣-السياسات المتبعة لمواجهة جائحة كورونا، البنك المركزي الكويتي ،متاح على الموقع الالكتروني للبنك ، https://www.cbk.gov.kw/ar.

ثالثا: القوانين.
١-قانون الاقتراض المحلي والخارجي لتمويل العجز المالي رقم (٥) لسنة ٢٠٢٠.
٢-قانون تمويل العجز المالي لعام ٢٠٢٠.

ثالثا: المواقع الالكترونية.
١-الموقع الالكتروني للبنك المركزي الكويتي http://www.qcb.gov.qa.
٢-الموقع الالكتروني البنك المركزي الاردني، http://www.cbj.gov.jo.
٣-الموقع الالكتروني البنك المركزي المصري، https://www.cbe.org.eg.
٤-الموقع الالكتروني لمصرف البحرين المركزي https://www.cbb.gov.bh.
٥-الموقع الالكتروني للبنك المركزي العراقي ، https://cbi.iq.
٦-International Monetary Fund. IMF Makes Available $٥٠ Billion to Help Address Coronavirus, March ٤,٢٠٢٠ (accessed March ٢١st, ٢٠٢٠). https://www.imf.org/en/News/Articles/
٧-Government of the UK, Bank of England (٢٠٢٠). Available at: https://www.bankofengland.co.uk/news/٢٠٢٠/march/the-covid-corporate-financing-facility>
٨-Federal Reserve System (٢٠٢٠). Available at: https://www.federalreserve.gov/newsevents/pressreleases.htm.
٩-European Central Bank (٢٠٢٠), "Our response to the coronavirus emergency". Available at: https://www.ecb.europa.eu/home/html/index.en.html.

رابعا: التصريحات والبيانات الرسمية.
١-تصريح مدير البنك المركزي الامريكي،متاح على الموقع الالكتروني للبنك، Federal Reserve System (٢٠٢٠). Available at: https://www.federalreserve.gov/newsevents/pressreleases.htm.
٢- تصريحات رئيس خلية الازمة العراقية منشور على الموقع الالكتروني للخلية https://gds.gov.iq/ar/tag.
٣- تصريح الامين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية متاح على الموقع الالكتروني للمنظمة https://www.oecd.org/
٤-بيان مشترك صادر عن قادة مجموعة السبع دول العظمى منشور على الموقع الالكتروني https://www.alroeya.com/

خامساً: المصادر الاجنبية.
١. Bablu Kumar Dhar ،Impact of COVID-١٩ on Chinese Economy،Vol ٩،issue٤، Yantai University،p٢٢.
٢. Clemens Breisinger ،Mariam Raouf ، ECONOMIC IMPACT OF COVID-١٩ ON TOURISM AND REMITTANCES: INSIGHTS FROM EGYPT،April , ٢٠٢٠.p٢١.
٣. Gemma Tetlow, Thomas Pope and Grant Dalton, Coronavirus and unemployment, The importance of government policy: a five nation comparison,May ٢٠٢٠,p١٧.

٤. Lukasz Gruszczynski The Covid-١٩ Pandemic and International Trade: Temporary Turbulence or Paradigm Shift،Kozminski University،Vol ١١،April٢٠٢٠،p٣٤٢.
٥. Maria Demertzis, André Sapir, Simone Tagliapietra ,and other, An effective economic response to the Coronavirus in Europe, Policy Contribution, issue ٦, ٢٠٢٠,p٤
٦. Mario Arturo Ruiz Estrada،Evangelos Koutronas،The Economic and Financial Impact of COVID-١٩ Pandemic،West Virginia University،٢٠٢٠،p٤.
٧. Nashirah Abu Bakar، Effect of Coronavirus disease (COVID-١٩) to tourism industry،University of Utara Malaysia٢٠٢٠.
٨. Richard Baldwin and Beatrice Weder di Mauro, Economics in the Time of COVID-١٩, CEPR Press A VoxEU.org Book,٢٠٢٠,p ٢٠-٢١.

www.misan-jas.com (Arabic Impact Factor) - 1.1 ISSN (Paper)-1994-697X (Online)-2706-722X

www.misan-jas.com (Arabic Impact Factor) - 1.1 ISSN (Paper)-1994-697X (Online)-2706-722X